صنـــدوق النقـــد الدولـــي

إدارة
التواصل

بيان صحفي رقم 13/415
للنشر الفوري
٣١ أكتوبر ٢٠١٣

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

صندوق النقد الدولي يرى أن إفريقيا جنوب الصحراء تحافظ على وتيرة النمو الاقتصادي

قال صندوق النقد الدولي اليوم إنه من المتوقع للنمو في إفريقيا جنوب الصحراء أن يسجل تحسنا في عام ٢٠١٤، على الرغم من التطورات العالمية المعاكسة التي أحدثت بعض الضعف في أداء المنطقة عام ٢٠١٣، مشيرا إلى أن تراجُع الآفاق المتوقعة لعام ٢٠١٣ يمثل انعكاسا لتدهور البيئة الخارجية إلى جانب مجموعة من العوامل المحلية المتنوعة. وقال الصندوق في عدد أكتوبر ٢٠١٣ من تقرير *آفاق الاقتصاد الإقليمي لإفريقيا جنوب الصحراء، بعنوان* ***استمرار الوتيرة*** إن الطلب القوي على الاستثمار لا يزال يدعم النمو في معظم أنحاء المنطقة بينما يُتوقع أن يرتفع الناتج بمقدار ٥% في عام ٢٠١٣ و ٦% في ٢٠١٤.

وقالت السيدة أنطوانيت سايبه، مدير الإدارة الإفريقية في الصندوق، إنه "من المشجع ملاحظة أن اقتصادات إفريقيا جنوب الصحراء حافظت على وتيرة النمو القوية بشكل عام رغم بعض التوترات المشاهدة في البيئة الخارجية، بما في ذلك بعض التباطؤ في معدلات نمو اقتصادات الأسواق الصاعدة". وأضافت أن ذلك "يعكس استمرار السياسات الاقتصادية الكلية السليمة فضلا على الطلب المحلي القوي، وخاصة الاستثمار في البنية التحتية والطاقة الإنتاجية."

وتأتي مخاطر التطورات دون المتوقعة من العوامل الخارجية بشكل أساسي. وفي هذا الصدد قالت السيدة سايبه إن "زيادة ضعف الأسواق الصاعدة – بما في ذلك بعض الشركاء الاقتصاديين الجدد لإفريقيا جنوب الصحراء –أو في الاقتصادات المتقدمة يمكن أن يؤثر على احتمالات النمو في إفريقيا جنوب الصحراء، وهو ما يتم في الغالب من خلال انخفاضات أسعار السلع الأولية." وأضافت أنه "على الرغم من ذلك، فإن سيناريو التطورات دون المتوقعة الذي أخضعناه لعملية محاكاة يشير إلى أن حدوث انخفاضات مؤقتة كبيرة –ولكنها ممكنة – في الأسعار الدولية للسلع الأولية لن يتسبب في انحراف مسار النمو على المستوى الإقليمي. ومع ذلك، يمكن أن يتأثر النمو وأرصدة الحسابات الجارية الخارجية تأثرا كبيرا في بعض البلدان كثيفة الموارد."

وتنشأ أهم مواطن الضعف المحلية عن أحوال الطقس والأحداث السياسية. وفي هذا الخصوص قالت السيد ساييه إن "هذه الأحداث تفرض مخاطر كبيرة على فرادى البلدان وربما المناطق المجاورة لها مباشرة، ولكنها تمثل تهديدا أقل على المستوى الإقليمي."

ويخلص التقرير أيضا إلى أن تزايد عجز الحسابات الجارية في إفريقيا جنوب الصحراء منذ عام ٢٠٠٨ يمثل في معظمه انعكاسا لارتفاع معدلات الاستثمار، وإن كان انخفاض أرصدة الحساب الجاري في بعض بلدان المنطقة يعكس انخفاض المدخرات أيضا. ومع التحول إلى أوضاع مالية أكثر تيسيرا في أعقاب الأزمة العالمية، يشير التقرير إلى الاتساع الكبير في عجز الحسابات الجارية، وهو ما يرجع في معظم الحالات إلى زيادة الاستثمار في الأنشطة الموجهة للتصدير والبنية التحتية. وقد تم تمويل جانب كبير من العجز في معظم البلدان عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر، بدون زيادة المديونية الخارجية. وأدى هذا الوضع إلى تخفيف مخاطر التمويل التي ترتبط في العادة بعجز الحساب الخارجي، على الرغم من استمرار وجود مخاطر أخرى، ومنها ما يتعلق بالعائد على هذه الاستثمارات. وعلى المدى المتوسط، من المتوقع انخفاض عجز الحساب الجاري مع نضوج الاستثمارات وزيادة طاقة التصدير.

غير أن التقرير يشير إلى أن الاحتياطيات الوقائية منخفضة في عدد من البلدان؛ وقد أدى اتساع عجز الحساب الجاري الخارجي في بعض البلدان إلى تراكم كبير في الديون. ويقدم التقرير عددا من التوصيات، بما في ذلك الحاجة إلى تعبئة المزيد من الإيرادات ومراقبة مستويات الدين العام بمزيد من الدقة، وإجراء تعديلات في البلدان التي تشهد تراكما سريعا في الديون. كذلك يوصي التقرير بأن تسمح البلدان بحدوث تعديلات في أسعار العملات حيثما أمكن ذلك لمواجهة التراجع في أسعار السلع الأولية وتحول اتجاه التدفقات الرأسمالية.

ويشتمل تقرير *آفاق الاقتصاد الإقليمي* أيضا على فصلين مرجعيين عن محركات النمو في البلدان غير الغنية بالموارد وعن إدارة التدفقات الرأسمالية المتقلبة في الأسواق الواعدة.

وقالت السيدة ساييه "إن التصور السائد بأن النمو القوي في إفريقيا جنوب الصحراء منذ منتصف التسعينات كان مجرد نتيجة للارتفاع الكبير نسبيا في أسعار السلع الأولية عالميا، وخاصة أسعار الموارد الطبيعية غير المتجددة – مثل النفط والمعادن – هو في الحقيقة تصور منقوص." ويخلص هذا الفصل إلى أن العديد من البلدان منخفضة الدخل غير الغنية بالموارد الطبيعية استطاعت الاحتفاظ بمعدلات نمو مرتفعة على مدار فترة طويلة نسبيا نتيجة التحسينات في السياسات الاقتصادية الكلية والتي اقترنت بالإصلاحات الهيكلية والتمويل الخارجي الموثوق.

ويخلص الفصل المتعلق بالتدفقات الرأسمالية إلى أن تدفقات الحافظة الأجنبية إلى الاقتصادات الواعدة في إفريقيا جنوب الصحراء شهدت زيادة كبيرة على مدار السنوات الثلاث الماضية. ولم تتسبب نوبة التقلب التي أصابت الأسواق المالية العالمية مؤخرا في إلحاق أي ضرر يُذكر بمعظم هذه البلدان. وقالت السيدة ساييه إنه "على الرغم من ذلك، فلا يوجد مجال للتراخي." وأضافت أن "الأسواق الواعدة في المنطقة ينبغي أن تعزز أطر السياسات لضمان الاستفادة من الوصول إلى الأسواق الرأسمالية، مع مزيج السياسات الملائم تبعا لظروف كل بلد على حدة."